سياسات التعليم العالي في الدول المغاربية:
تونس والمغرب نموذجا (دراسة مقارنة مابين 2003 و2013)

أ.عبد الرحمان نزيه
جامعة محمد الخامس للرباط ، كلية علوم التربية
مجموعة البحث:"التربية والتواصل في مجال البيئة والتنمية والسكان"

ملخص:

ظلت الرؤى الإستراتيجية للجامعات المغاربية مثار جدل واسع في بلدان المغرب العربي – تونس والمغرب على وجه التحديد– منذ استقلال هذان البلدان منتصف القرن العشرين[1]، ذلك أنه في كل مرة سيعاد طرح السؤال حول الوجهة الوظيفية والأهداف الإستراتيجية للجامعات والمرامي والغايات الكبرى للسياسات الوطنية في قطاع التعليم العالي الجامعي لهذه الدول التي ستعرف منظوماتها الجامعية مراحل تاريخية لوضع تصورات و رؤى وطنية إصلاحية و تنموية في معظمها ومستهدفة للاندماج في الاقتصاد العالمي المعرفي(المعولم) مطلع الألفية الجديدة خاصة خلال العشرية (2003–2013) ، متأثرة في الآن نفسه بالسياقات الوطنية لكل منها تارة، والدولية وحتى الإقليمية (الاتحاد الأوروبي) تارة أخرى.

نعالج في هذا الاطار سياسات اصلاح التعليم العالي بالبلدان المغاربية من خلال تسليط الضوء على الإصلاحات الجامعية و التوجهات الإستراتيجية للمنظومة الجامعية بكل من تونس والمغرب خلال العشرية مابين 2003–2013،و كيفية تطور السياسات التعليمية الجامعية خلال هذه العشرية ومدى مساهمة أهدافها الاستراتيجية في الولوج الى اقتصاد المعرفة العولمي.

كلمات مفاتيح: الجامعة المغاربية، الأهداف الاستراتيجية، الاقتصاد المعرفي العولمي ،الاصلاحات الجامعية للعشرية (2003و2013).

Abstract:

Strategic visions for universities controversial and widely in the Maghreb, especially in Tunisia and Morocco since independence countries remained. The question is about the functional destination and strategic objectives of universities and major goals and objectives of national policies in university higher education sector. The universities have seen its systems historical stages to put the perceptions and visions of a national reform and development aimed integration into the global knowledge economy. But these reforms have affected by factors external and international and regional.

In this context, we study the reform of higher education policies in these two countries. Firstly, through the study of university reforms and strategic direction of the university system in these countries between 2003-2013 and secondly, by analyzing the nature of the evolution of university education policies in this period and its contribution in the global knowledge economy.

Keywords: university of the Maghreb, strategic objectives, economy globalized knowledge, the reform of university in decade between 2003-2013.

Résumé :

Depuis l'indépendance de pays Maghrébins ,notamment La Tunisie et Le Maroc en mi-vingtième Siècle, Les visions stratégiques universitaires de ces pays restent en question ,de sorte que chaque fois le rôle fonctionnel , les objectifs stratégiques et les grandes finalités des politiques nationales d'enseignement supérieur universitaire ont toujours connu des changements réformistes et développementalistes visant l'accès à l'économie du savoir mondialisé durant la dernière décennie de 2003-2013 influencé par des contextes nationales d'une part , aussi bien régionales(UE) que internationales d'autre part.

Dans ce cadre, on traitera les politiques maghrébins de la réforme d'enseignement supérieur en partant d'analyser les réformes universitaires et les orientations stratégiques des systèmes universitaires de la Tunisie et Le Maroc pendant la décennie 2003-2013 dont lesquelles l'évolution de ces politiques au premier lieu ,et la contribution de leurs objectifs stratégiques à l'accès de l'économie mondial fondé sur la connaissance au second lieu.

Mot-clé : université maghrébine , objectifs stratégiques ,économie mondiale fondé sur le savoir ,les réformes universitaires pendant la décennie 2003-2013.

مقدمة:

أصبحت الجامعات محركا أساسيا لتنمية المجتمعات سواء عبر تكوين وتنمية المهارات لدى طلابها من أجل سهولة اندماجهم في سوق العمل بعد تخرجهم من جهة،ومن جهة أخرى فان الجامعة تساعد المؤسسات سواء في القطاع الخاص أو العام أو حتى المجتمع المدني والأهلي عبر تقوية تنافسية هذه المؤسسات من خلال الابداع الذي تؤسس له نتائج البحث العلمي وكذا خدمات الدراسات والاستشارات التي تقدمها الجامعة ،هذا اضافة الى الاثراء المعرفي ونشر المعرفة التي أصبحت تتجدد باستمرار و بوتيرة متسارعة ما يفرض على خريجيها وأساتذتها مضاعفة الجهود بل وخلق فرص عمل جديدة سيحتاجها ويلجأ اليها المجتمع مستقبلا كي لا يبحث عنها في الدول الأجنبية الغربية الأوروأمريكية أو الآسيوية المتقدمة علميا وتقنيا.

وهو ما يعيد طرح تساؤلات حول أدوار الجامعة المغاربية و أهدافها الاستراتيجية و الى أي حد نجحت التوجهات الرسمية لسياسات اصلاح التعليم العالي في صياغة رؤية استراتيجية واضحة ؟ و ما أثر ذلك على مساهمة الجامعات المغاربية في الولوج الى اقتصاد المعرفة العولمي بداية الألفية الجديدة؟

1- صياغة الرؤية الوطنية الإستراتيجية للتعليم العالي الجامعي بالمغرب وتونس :

أ-الظروف التاريخية وخلفيات خطاب الإصلاح الجامعي:

تاريخياً ورغم أهمية التعليم كقطاع عمومي، فإنه لم يتم التعامل معه على أنه قطاع استراتيجي – بالشكل المطلوب – في المغرب وذلك خلافاً لكل من تونس والجزائر اللتان اعتبرتا على التوالي أن التعليم مصدراً أساسياً للتحديث والمشروعية السياسية[2] من السنوات الأولى للاستقلال.

إذ سيتم اعتبار التعليم العالي نخبويا و ترفاً فكرياً لا موجب لنشره في ذلك الوقت – سنوات السبعينات- موازاة مع التراجع عن سياسة المخططات الخماسية التي ربطت التعليم باعتباره فرصة للتنمية [3]. هذه المخططات الإستراتيجية الخماسية التي تعد السمة المميزة لتونس وماليزيا ليشهد خطاب الإصلاح الجامعي بروزاً جديداً – نهاية التسعينات- متأثراً بالسياقات الوطنية والدولية.

***السياق الدولي:**

عرف قطاع التعليمي العالي الجامعي عموماً أزمة عالمية-آواخر القرن الماضي- شملت دولاً نامية ومتقدمة كثيرة، ما حدا بهذه الدول إلى المسارعة في إعادة النظر في سياساتها التعليمية الجامعية، وأدى إلى بروز توجهات وخطاب لإصلاح الجامعة والتعليم العالي بصفة عامة[4] .

هكذا فإن الدول المغاربية لم تكف بمنأى عن هذه التغيرات والتطورات الدولية التي سيعرفها آنذاك قطاع التعليم العالي، إذ ستتأثر "تونس" بإجراءات نظام إ.م.د LMD [5] المستوحى من نظام الإصلاح الجامعي للاتحاد الأوروبي أو ما يسمى بمخطط بولونيا Processus du Bologne.

أما المغرب فقد استورد هو الآخر خطاب الإصلاح الجامعي للبنك الدولي الذي نص عليه ضمن توصياته في تقريره الخاص بالمغرب لسنة 1995 [6] ، على مبادئ الليبرالية الجديدة وتوجيه الجامعة نحو خدمة متطلبات اقتصاد السوق وتبني خطاب الخصخصة للخدمات الاجتماعية بما فيها التعليم من خلال وضع رسوم للتسجيل... إلخ التي اعتبرها البعض استمراراً لسياسات ما يعرف ببرنامج التقويم الهيكلي [7] وهو ما أضر بشكل كبير بخدمات التعليم المفترض تقديمها من الدولة الراعية " Etat Provident" بتونس ،التي ظلت متأثرة هي الأخرى بسبب بنود وتوصيات المؤسسات المالية الدولية المانحة والمقرضة التي مولت تجارب إصلاح الجامعة التونسية[8] .

***السياق الوطني:**

منذ نشأة الجامعات المغاربية – خاصة بتونس والمغرب- غداة استقلال هذه البلدان، فانها لم تجد بد من تبني النموذج الفرنسي الجامعي الذي أرخى بظلاله على الجامعة المغاربية وهو الأمر الذي وصل معه النظام الجامعي ليس فقط إلى درجة استيراد وتطبيق قوانين وإطارات تنظيمية إدارية بل تعدى ذلك إلى استنباط على مستوى القيم والهوية الجامعية، وهو ما جعل الجامعات التونسية تتصنف متأخرة عالمياً ربما نتاج محاكاتها ووراثتها لمؤسسات البحث والتدريس الفرنسية [9] .

شأنها في ذلك شأن الجامعة المغربية التي يعتبر مفهومها وهويتها بمثابة امتداد تاريخي للتعليم الفرنسي وللتصور الفرنكفوني الجامعي، المنفصل بشكل كبير عن تقاليد التعليم المحلي في معظم التخصصات [10] ، والمعتمد على ثنائية مؤسسات التعليم العالي: المدارس العليا والمعاهد في مواجهة الجامعات إذ الأولى مخصصة للنخب ولتخريج تقنوقراط سيلجون مناصب عليا في الدولة لاحقاً، بينما الثانية (الجامعات) فهي لباقي فئات وأفراد المجتمع [11] .

إلا أن بروز مشاكل بطالة الخريجين الجامعيين بحكم الفئات الواسعة التي تتخرج من الجامعة، وظروف كجدولة المديونية وغير ذلك من التحديات التنموية والجوانب السوسيوا قتصادية وموازاة مع تجارب سياسية داخلية وصفت بأنها انتقالية ديمقراطية نهاية الثمانينات بتونس (ما يسمى آنذاك بالميثاق الوطني) [12] وما يعرف بحكومة التناوب الديمقراطي نهاية التسعينات بالمغرب [13]. فكان لزاماً على المنظومة الجامعية المغاربية التعاطي مع هذا الواقع الجديد ولو بعيون أجنبية من خلال إصلاحات مستوحاة من تقارير المنظمات الدولية في مقدمتها البنك الدولي، مع استمرار لدور الدولة لإدارة وتوجيه وضبط هذا الإصلاح الجامعي عبر إحداث لجان وطنية مخصصة ومعدة لهذا الغرض.

ب- إجراءات الدولة ودورها في الإصلاح الجامعي:

يمكن القول عموماً، أن الخطاب الرسمي للإصلاح الجامعي بالمغرب ظل دوماً أحادي الجانب [14]– خاضعاً لسلطة القرار الملكية- على مستوى الاختيارات الكبرى (التصورات والرهانات)، كما أنه لم يكن بعيداً عن توصيات المؤسسات الدولية، إذ جاءت التعليمات الرسمية بمثابة ترجمة حرفية وتنفيذية لهذه التوصيات[15] وتعبيراً عن رغبة في التفاعل معها باسم مسايرة المستجدات العلمية الجامعية

والتطورات الاقتصادية العالمية (العولمة) وموظفة لخبرات التقنوقراط عبر حقل إصلاح قطاع التعليم عموماً – والجامعي خصوصاً– تحت إشراف هؤلاء الخبراء الذين سيشكلون الصوت الأبرز والحاسم دونما اكتراث بباقي بالآراء وبمبادئ الحوار والمشاركة مع باقي أطراف المنظومة الجامعية [16] (أساتذة، طلبة، مجتمع مدني، أسر، قطاع خاص) وهو ما يخالف الأدبيات المتعارف عليها في صياغة الرؤى الإستراتيجية للتجارب الدولية للتعليم العالي في اقتصاد المعرفة، كما رأينا في القسم الأول (النظري) سابقاً.

***COSEF : الميثاق الوطني للتربية والتكوين وقانون 01-00:**

هكذا إذ سيتم إحداث اللجنة الوطنية المتخصصة للتربية والتكوين (COSEF) في فبراير 1999، وهي التي ستعهد رئاستها إلى المستشار الملكي "عبد العزيز مزيان بلفقيه" (خريج تقنوقراطي بمدرسة البوليتكنيك الباريزية) [17] ، هذه اللجنة التي اعتمدت في أشغالها على مبدأ التوافق [18] بدل المشاركة الحقيقية وذلك "لإصلاح التعليم كمبادرة ملكية تحث الجميع على ضرورة الانخراط الايجابي [19] ضمن منطق الإجماع"، وكان من أبرز مهام اللجنة التسريع بإيجاد تصور للإصلاح الجامعي والتعليمي بالمغرب وهو ما حددته اللجنة سنة 2000 في توجهات أطلق عليها "الميثاق الوطني للتربية والتكوين" الذي شكل مرجعية لقانون رقم 01-00 القاضي بإصلاح التعليم العالي بدءاً من سنة **2003.**

***CSE: اقتراح المخطط الاستعجالي:**

لكن ابتداءً من سنة 2008 سيعرف قطاع التعليم عموماً وكذلك الجامعي تراجعاً كبيراً على مستوى تصنيف للبنك الدولي حسب تقريره لسنة 2008 [20] وهو ما أكده تقرير "المجلس الأعلى للتعليم" (CSE) أيضاً سنة 2008 [21]، داعياً إلى تبني "مخطط استعجالي" [22] ابتداءاً من سنة 2009 لحدود 2012 وذلك لتدارك ما يمكن إصلاحه ،وإجمالا يمكن القول أن الظرفية والاستعجالية [24] والتدبير التوافقي –بدل التشاركي– الذي قد يوصف بالسطحي [25] بدل العميق و إيلاء الأهمية القصوى والأولوية في الإصلاح للتقارير الخارجية ولتوصيات البنك الدولي و بدل الرؤية الإستراتيجية التشاركية المبنية من الأسفل نحو الأعلى، ظلت هي السمة المميزة لقطاع التعليم العالي عموماً والجامعي خصوصاً بالمغرب خلال العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين.

أما **تونس** فإن وضع نظامها للتعليم الجامعي لم يبتعد كثيراً عن حال نظام الإصلاح الجامعي بالمغرب، فرغم إحداث اللجنة الوطنية التونسية للتربية والعلوم والثقافة [26]، واتباع سياسة المخططات الخماسية، فإن "الطبيعة الفوقية" (من أعلى نحو أسفل) وذلك بدل البناء والرؤية التشاركية بين مختلف أطراف المنظومة الجامعية –خصوصاً الطلبة والمدرسين– ظلت هي الخصائص السائدة إلى جانب تبني تعليمات وتوصيات المؤسسات المالية الدولية ومن أبرزها البنك الدولي [27] .

على العكس من ذلك فإن "دولة ماليزيا" التي تعرف ظروفاً مشابهة للدول المغاربية (تونس والمغرب على وجه التحديد) ، قد ركزت على التعليم كأساس غير قابل للتفاوض لتحقيق التنمية [28] جاعلة من سياسة المخططات الخماسية أداة مركزية في تدبير السياسات العمومية بما فيها قطاع التعليم العالي الجامعي، مع امتلاكها لرؤى إستراتيجية بعيدة المدى (رؤية إستراتيجية 2020 لرئيس وزراء المنتخب الأسبق محمد محاضر) [29] أقامتها من خلال مشاركة جهوية وقطاعية واسعة، كما تفاوضت بندية مع المؤسسات المالية والبنك الدولي وذلك وفق قيمها الثقافية الدافعة [30] (لغة قومية، دين إسلامي، بعد اجتماعي، مقاربة تشاركية، تعددية ثقافية وعرقية...) واضعة نصب أعينها بلوغ اقتصاد المعرفة خلال العشرية الأولى (2000-2010) من ق21 [31] .

فإلى أي حد امتلكت المنظومة الجامعية بالمغرب وتونس لرؤية إستراتيجية لتحقيق اقتصاد المعرفة خلال فترة 03-2013 (مرحلة تطبيق الإصلاح الجامعي المفترض) وما مدى حضور مفهوم " اقتصاد المعرفة " في السياسات التعليمية الجامعية لهذه الدول المغاربية؟

2- اقتصاد المعرفة واستراتيجيات التعليم العالي الجامعي بين المغرب وتونس (خلال العشرية 2003-2013)

شهد المغرب خلال العشرية ما بين (03-2013) إصلاحات جوهرية مست نظامه التعليم العالي كما هو الشأن بالنسبة لإصدار القانون 01-00 الذي استخرج بنوده مما يسمى سابقاً بـ"الميثاق الوطني للتربية والتكوين"،و خطط أخرى وصفت على أنها استعجالية تمثلت أساساً في المخطط الاستعجالي نهاية هذه العشرية السالفة الذكر (ما بعد 2009).

وذلك في نفس الوقت الذي عرف فيه التعليم العالي التونسي توجهات إستراتيجية لربطه بالمخططات الوطنية الخماسية للتنمية والتي كان أبرزها المخطط العاشر (02-2006).

أ- الوظائف والأهداف الإستراتيجية للتعليم العالي الجامعي بالمغرب:

*** أهداف التعليم العالي في الميثاق الوطني وقانون 01.00 للتعليم العالي:**

تمثلت الغايات الكبرى للتعليم العالي الجامعي في الدور الذي صاغه الميثاق الوطني للمنظومة الجامعية المغربية، (الإطار الوظيفي) موجها في المادة 10 من الميثاق بضرورة أن تكون "الجامعة مؤسسة منفتحة وقاطرة للتنمية (على مستوى كل جهة من جهات البلاد وعلى مستوى الوطن ككل) عبر جعلها:

أ- جامعة منفتحة "كمرصد للتقدم الكوني العلمي والتقني، وقبلة للباحثين الجادين من كل مكان، ومختبراً للاكتشاف والإبداع، وورشة لتعلم المهن، يمكن كل مواطن من ولوجها أو العودة إليها، كلما جاز الشروط المطلوبة والكفاية اللازمة.

ب- قاطرة للتنمية، تسهم بالبحوث الأساسية والتطبيقية في جميع المجالات، وتزود كل القطاعات الأطر المؤهلة والقادرة ليس فقط على الاندماج المهني فيها، ولكن أيضاً على الرقي بمستويات إنتاجيتها وجودتها بوتيرة تساير إيقاع التباري مع الأمم المتقدمة" [32] .

بينما التعليم العالي فقد عرفه الميثاق وحدد وظائفه في المادة 77 منه، مشيراً إلى أن "التعليم العالي يشمل الجامعات والمدارس والمعاهد العليا ومؤسسات تكوين الأطر" [33]، ويهدف إلى تحقيق الوظائف الآتية:

- التكوين الأساسي والمستمر،
- إعداد الشباب للاندماج في الحياة العملية،
- البحث العلمي والتكنولوجي،
- نشر المعرفة" [34] .

وعلى نفس المنوال – تقريبا- سار القانون 01.00 الخاص بالتعليم العالي بالمغرب، مستلهماً توجهاته من الميثاق الوطني، ومحاولاً إعادة تحديد أهداف التعليم العالي السالفة الذكر كما يلي:

"- تكوين الكفاءات وتطويرها وتنمية المعلومات ونشرها في جميع ميادين المعرفة؛

- الإسهام في التطورات العلمية والتقنية والمهنية والاقتصادية والثقافية للأمة مع الأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- التمكن من العلوم والتقنيات والمهارات وتنميتها بواسطة البحث والابتكار؛
- الرفع من قيمة التراث الثقافي المغربي والعمل على إشعاع قيمه العريقة" [35] .

وهذه الوظائف في حقيقة الأمر، ما هي إلا الوظائف التقليدية المتعارف عليها للجامعات إذ على ما يبدو لم توصي ولم تتطرق إلى الإشارة لأي دور لهذه المؤسسات في اقتصاد المعرفة.

أما فيما يخص الجامعات فقد وضع القانون بشكل أكبر المهام الرئيسية المنوطة بها وهي:

- "المساهمة في تعميق الهوية الإسلامية والوطنية؛
- التكوين الأساسي والتكوين المستمر؛
- تنمية ونشر العلم والمعرفة والثقافة؛
- إعداد الشباب للاندماج في الحياة العملية خاصة بواسطة تنمية المهارات؛
- القيام بمهام أعمال الخبرة؛
- المساهمة في التنمية الشاملة للبلاد؛
- المساهمة في تطوير الحضارة الإنسانية" [36] .

ويبدو من خلال استعراض هذه الغايات الكبرى والتعليم العالي والأهداف الإستراتيجية للجامعات أنها كانت طموحة بالرغم من أنها لم تشر في طياتها إلى أي ذكر لمصطلح "اقتصاد المعرفة" كمفهوم حديث، الشيء الذي عجل بفشل الخطة الإستراتيجية للإصلاح الجامعي الذي أدخل حيز التنفيذ

بالجامعة المغربية عام 2003 [37] ، نظراً لغياب أهداف استراتيجية واضحة ذات مؤشرات محددة، وهو ما حاول النظام التعليمي الجامعي تلافيه و تجاوزه في ما يسمى بالمخطط الاستعجالي.

***أهداف التعليم العالي في المخطط الاستعجالي:**

بناءاً على التوصيات التي جاء بها المجلس الأعلى للتعليم في تقريره لسنة 2008 – كما سبقت الإشارة إلى ذلك– الذي كان اعترافاً صريحاً بفشل المرحلة السابقة (ما قبل 2009) الخاصة بتطبيق الإصلاح الجامعي. سيتم الإعلان من جديد مخطط استعجالي ضم مجموعة من الأهداف التي وصفت آنذاك بالمحددة على شكل إجراءات ذات مؤشرات ومبرمجة وفق جدول زمني وموارد مالية مرصودة وبشرية معبأة.

وقد ركز – إجمالا– هذا المخطط على المحاور التالية:

- الرفع من العرض الخاص للتعليم العالي وبنية الاستقبال: القدرة الاستيعابية، البنى التحتية الجامعية، تطوير التخصصات التقنية والمهنية، الشراكة، التوجيه، ربط العرض مع سوق الشغل.
- حفز البحث العلمي: تنظيم، تمويل، تثمين.
- معالجة الإشكالات التي تعترض المنظومة الجامعية: الموارد البشرية، التخطيط، التقييم، المواكبة (التقارير) [38] .

كما جاء **المخطط الاستعجالي** بمبدأ جديد تمثل في تفعيل سياسة "التعاقد بين الدولة والجامعة" وذلك لتطبيق أهداف المخطط، إذ ضمت" عقود تطوير الجامعات [39] تهدف لتنسيق التدخلات والدعم الحكومي والإجراءات الجامعية في المحاور السالفة الذكر عبر مؤشرات الأداء من أهمها:

- رفع بنية الاستقبال الجامعية عبر زيادة عدد المقاعد المخصصة للطلبة بحوالي 112000.

* مضاعفة أعداد المسجلين في التخصصات العلمية والتقنية بحوالي 3 مرات.

* توجيه 25% من الطلبة للدراسة بالإجازات المهنية و50% بالماستر المتخصص.

- تحسين أداء المنظومة الجامعية من خلال الرفع من المردودية الداخلية والخارجية:

* رفع نسبة التخرج الإشهادي Taux Diplomation من 45% إلى 69% .

* رفع نسبة الإدماج المهني Taux d'insertion من 26% إلى 58%.

* زيادة المنح الجامعية إلى 180000 منحة في أفق 2012.

- تحفيز البحث العلمي:

* الزيادة في اعتماد وحدات وفرق البحث من 69% إلى 92%.

* دعم النشر العلمي المصنف ليصل من 2000 إلى حوالي 3500 مقال في السنة إلى جانب الرفع من إعداد الأطاريح للدكتوراه من 820 إلى 3500 في السنة.

* تسجيل براءات الاقتراع بما مجموعه 330 ما بين 2009–2012.

- ترشيد الموارد البشرية والمالية:

* تنويع مصادر التمويل، وتقوية القدرات المؤسسية الجامعية خاصة فيما يسمى "الواجهات الوسيطة مع المقاولات"[40] .

* رصد حوالي 4.430.731.750 DH (حوالي 4 مليار درهم) كميزانية مخصصة للاستثمار.

* خلق 2400 منصب شغل مالي.

وغير ذلك من البرامج والإجراءات التي أطرتها "لجان تتبع ومواكبة"، تفرز تقارير مرحليةو تقارير سنوية تضم في طياتها مؤشرات لتقييم الأداء[41] .

ب- **مخططات التنمية واستراتيجيات التعليم العالي بتونس:**

*** المخطط العاشر للتنمية (02-2006):**

"رسمت المخططات الوطنية للتنمية المتتابعة التوجهات الكبرى لتنمية التعليم العالي والبحث العلمي في تونس – على أن تقنيات التخطيط التوجيهي عرفت نقلة نوعية خلال العشرية السابقة للإصلاح الجامعي من خلال تفعيل تقنيات التقييم السنوي والنصف المرحلي والنهائي لإنجازات المخطط مما ييسر تحديد السياسات وترشيد توظيف الموارد الوطنية في تفاعل مستمر مع احتياجات المجتمع والاقتصاد وتطوراتها السريعة.

إذ سيكتسي المخطط العاشر للتنمية (2002-2006) طابعاً خاصاً من حيث التحديات التي واجهت تونس وفي مقدمتها – حسب التوجه الاستراتيجي لسياسة التخطيط الرسمية بتونس- العولمة والمنافسة ومجتمع المعرفة هذا الأخير الذي يعتبر الوجه الثاني للعملة التي وجهها الأول اقتصاد المعرفة، هكذا تأسست التوجهات الكبرى للمخطط العاشر على اعتبار النمو الكبير الذي يشهده قطاع التعليم العالي بمثابة فرصة حقيقية لتونس في عالم بدأت الثورة الفعلية فيه تغير مظاهرها لتتجلى في رأس المال البشري ورأس مال العقل (الكفاءة) وأرصدة الذكاء"[42] .

*** استراتيجية التعليم العالي بتونس:**

ارتكزت استراتيجية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا[43] **(ما بعد مرحلة 2000)** في تونس لربح رهانات وتحديات مخطط التنمية بالتركيز على مبدأ التشغيلية و المساهمة في بناء اقتصاد المعرفة و الانتشار التدريجي للجامعات و ذلك لتحسين مردودية المنظومة الجامعية والارتقاء بالأداء التعليمي على المحاور التالية:

1- دعم تشغيل خريجي الجامعات التونسية وتنمية قدراتهم على تكوين المؤسسات المجددة (المقاولات الابتكارية).

2- دعم التجديد التربوي في المنظومة الجامعية.

3- توظيف البحث العلمي في خدمة الأهداف الكبرى للاقتصاد الوطني.

4- الانخراط في شراكة دولية فاعلة في فضاء اقتصادي معولم.

5- ضمان التمويل المتواصل ودعم الاستثمار الخاص.

وقد هدفت هذه الإستراتيجية المساهمة في تحقيق مجموعة من المؤشرات عبر عدة إجراءات على سبيل المثال:

- الرفع من العرض الخاص للمنظومة الجامعية الذي يساوي حوالي 300342 طالب سنة 2004 وذلك لاستيعاب حوالي 500000 طالب جديد (حاصلين على الباكلوريا) في أفق 2011.
- الرفع لنسبة التخرج الجامعية من حوالي 40000 خريج سنة 2004 للوصول إلى حوالي 100000 خريج في حدود سنة 2014.
- الملائمة بين التعليم العالي والتحولات السريعة للمجتمع التونسي وذلك في محيط إقليمي ودولي متغير وفي مناخ اقتصادي سمته التجدد الدائب والتغير السريع، من خلال مجموعة من الإجراءات: كتنويع الشعب ومهنية التخصصات واستهداف التكوينات في القطاعات الواعدة في خلق فرص العمل، وتنويع مصادر التمويل، والانفتاح على الشراكة الدولية، وتفعيل مبدأ "المحاضن Incubator: في أفق تعميمها بكل الجامعات سنة 2009 [44] .

تعليق واستنتاج:

بناءاً على ما سبق يمكن القول أن المنظومة الجامعية بالدول المغاربية عموماً ظلت غير موجهة لبناء رؤية إستراتيجية واضحة تجعلها مهيأة للولوج إلى اقتصاد المعرفة.

إذ افتقد التعليم العالي الجامعي بالمغرب لرؤية إستراتيجية واضحة ومحددة الأهداف خلال المرحلة السابقة للمخطط الاستعجالي الذي لم يأت بجديد سوى موارد مالية إضافية –عرفت هي الأخرى صعوبات وعوائق تدبيرية لصرفها بسبب الرقابة القبلية–[45] ، اذ مع تسطير هذا المخطط وفق جدولة زمنية قابلة للتتبع والمواكبة، إلا انه يعد في حد ذاته اعترافاً بفشل عشرية الإصلاح [46] (2000–2009) ومن ضمنها فترة الإصلاح الجامعي (03–2009).

كما أن طبيعته الاستعجالية توحي بافتقاده لرؤية إستراتيجية بعيدة المدى، الشيء الذي أدى إلى عدم تحقيقه لمجمل أهدافه نتيجة لعدم استمراريته ، ذلك "لأن قطاع التعليم عموماً والجامعي خصوصاً عرف إصلاحات "تكتيكية" لم ترقى لمستوى الأولوية الوطنية الإستراتيجية بالمغرب[47] .

أما في تونس، فإن التعليم بها قد افتقر ايضا لوجود رؤية إستراتيجية تجعله يساهم بشكل واضح في تحقيق اقتصاد المعرفة، إذ عوض تبني رؤية ذاتية تم التوجه نحو العولمة وتبني خطاب البنك الدولي في الإصلاح الجامعي،وذلك رغم الاهتمام الكبير بالتعليم العالي الجامعي في سياسة المخططات الوطنية الخماسية للتنمية التونسية بما في ذلك التركيز على ربط التكوين الجامعي بالتشغيل واعتباره على رأس الأولويات الإستراتيجية للإصلاح الجامعي، ظلت قضية التشغيل ومدى قدرة النظام الاقتصادي على تلبية الحاجيات الوطنية المحلية وخلق مناصب الشغل موضع شك وتساؤل، نظراً لأن المنظومة الجامعية التونسية قد انصرفت في الأغلب نحو المراهنة على خيارات العولمة التي تولي

اهتماماً كبيراً للتصدير نحو الخارج وخدمة متطلبات اقتصاد السوق ولو على حساب الأولويات الاجتماعية أو النمو الاقتصادي العادل وما يفترضه من قدرة على خلق منافذ للشغل Productivité du Travail.

إذ بناءاً على توصيات و تعليمات البنك الدولي توجهت المنظومة الجامعية التونسية ومعها المغاربية عموما نحو تبني و "استيراد النموذج الأوروبي للإصلاح الجامعي المعروف اختصاراً بـــ إ.م.د LMD، بل سيتم تطبيق هذا النظام بطريقة تكاد تكون "ارتجالية" غير منظمة و"غير تدريجية"[48]

خلافاً لذلك، فإن "دولة ماليزيا" امتلكت رؤية إستراتيجية واضحة من خلال تخصيصها للعشرية 2000-2010 لبناء اقتصاد المعرفة [49] ، عبر التركيز على أهداف محددة الأرقام والزمن[50]، متجنبة توصيات البنك الدولي ومنطلقة من الخصوصيات المحلية عبر بناء القدرات الوطنية [51] والاهتمام بالتعليم عامة والجامعي خاصة عن طريق توسيع قاعدة التعليم العالي وتثمين وتمويل البحث والعلمي ضمن استراتيجيات واضحة ذات أهداف ومرقمة قابلة للقياس[52].

خاتمة:

أخيرا لاشك أن توفر البيئة الملائمة الى جانب الارادة سيمكن من امتلاك رؤية استراتيجية ذاتية نابعة من الخصوصيات الثقافية و وفق الرهانات المحلية لمجتمعاتنا، هذه الرؤية تجعل من أولوياتها دعم القدرات و تقوية المهارات لدى العنصر البشري لحثه على الابداع والابتكار وذلك عبر وضع المعرفة و التعليم والبحث العلمي في صلب السياسات التنموية لبلداننا المغاربية و العربية عموما ورصد كامل الامكانيات المادية والمالية واللوجيستيكية والبشرية اللازمة لتحقيق هذه الرؤية الاستراتيجية من أجل الولوج الى اقتصاد أضحت فيه المعرفة الأساس الأول و الوسيلة المثلى للانتاج و التنافس لمواجهة التحديات العولمية المتجددة...

الهوامـــــش:

1. شهدت بالضبط سنة 1956 ، استقلال كل من المغرب وتونس من نفس المستعمر الفرنسي.
2. د.عبد الحي المودن: حوار مع مجلة المدرسة المغربية، ع2، دجنبر 2009.
3. د.محمد عابد الجابري، قضية التعليم في مسار متعدد الأوجه،سلسلة مواقف:اضاءات وشهادات، عدد13،مـــارس2003، ص58-60.
4. تقرير مؤتمر منظمة اليونسكو: التعليم العالي في القرن الحادي والعشرون، الرؤية والعمل، باريس 1998.
5. د.جمال الطرابلسي، التعليم العالي بتونس والقدرة على إمكان توظيف خريجيه: أي مســـاهمة لنظـــام "إ.م.د" (إجـــازة، ماستر، دكتوراه)، مداخلة بالمؤتمر العربي للعلوم الاجتماعية والإنسانية الذي نظمه المركـــز العربـــي للأبحـــاث ودراســـة السياسات ، ، مراكش 2015.
6. د.عبد الرحيم عمران، الجامعة المغربية ورهانات الديمقراطية، ص1999.
7. د. إدريس قصوري، الميثاق الوطني للتربية والتكوين: تبضيع التعليم وخوصصة الجامعة، 2000،ص16.
8. د.سالم لبيض، تحولات الجامعة التونسية: تجارب الإصلاح ووضع المدرس الباحث مداخلة بالمؤتمر العربـــي للعلـــوم الاجتماعية والإنسانية الذي نظمه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، مراكش 2015.
9. نفس المرجع السابق.
10. د.عبد الحي المودن، مرجع سابق.
11. د.عبد الرحيم عمران، مرجع سابق، ص123-125.
12. انظر في هذا الصدد: أطروحة دكتوراه: خالد فريد، شخصانية السلطة وأثرها على القرار المؤسساتي بالدول المغاربية- تونس والمغرب نموذجاً، كلية الحقوق، مراكش 2005.
13. د.محمد ظريف : السياسات التعليمية العربية وإشكالية استقرار القرار العام (حالة المغرب)، جريدة الاتحاد الاشـــتراكي، 2010/12/15.
14. د.يحيى اليحياوي، مقالة بعنوان: قنبلة التعلم الموقوتة بالمغرب ،(موقع الجزيرة) 2014.
15. د.عمران ود. ظريف، مرجع سابق.
16. د.ظريف(نقلا عن د.الطوزي)، مرجع سابق.
17. ظريف، مرجع سابق.
18. د.محمد الدكالي، مجلة المدرسة المغربية، مرجع سابق، ص148-149.
19. نفس المرجع السابق.
20. تقرير البنك الدولي، 2008.
21. تقرير المجلس الأعلى للتعليم (CSE)، 2008.
22. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وتكوين الأطر بالمغرب، 2009.
23. أحمد الشرقاوي،حكامة الكفاءات و البحث العلمي(المغرب نموذجا)،رسالة لنيل دبلوم الدراســـات العليـــا المعمقة،كليـــة الحقوق السويسي-الرباط ، 2009.
24. د.محمد عابد الجابري، ص43.
25. اللجنة الوطنية التونسية للتعليم والتربية والثقافة، 2005.
26. د.سالم لبيض، مرجع سابق، وزير التعليم السابق بتونس 2014/2013.
27. **ELIZABETHST.GEORGE ,**Positioning higher education for the knowledge based economy, **Australian National University** ,Canberra ,Australia Higher Education**(2006)**.

28. خلفان بن محمد بن خميس المبسلي،تصورات الإداريين التربويين حول إمكانية تطبيق مبادئ الاقتصاد المعرفي في النظام التربوي بسلطنة عمان ،2011.
29. د. عمر الكتاني، محاضرة "الطفرة الاقتصادية لماليزيا"، الرباط 2010.
30. سهام حسين عبد الرحمان وآخرون، تجربة ماليزيا التنموية، مجلة "دراسات اقتصادية"، عدد 26، 2011، بغداد.
31. المادة 10 من "الميثاق الوطني للتربية والتكوين".
32. المادة 77 من الميثاق.
33. المرجع نفسه.
34. المادة 1 من القانون 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي بالمغرب.
35. المادة 3 من القانون 01.00.
36. اليحياوي، مرجع سابق، 2014.
37. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر بالمغرب: المخطط الاستعجالي (2009-2012).

38. Programme d'Urgence ,contrat de Développement de l'Université 2009-2012.
39. Interfaces Université Entreprise.
40. Programme d'Urgence 2009-2012 (Principale mesures prévues et éléments de bilan à mi parcours 2008/09 mai 2011).

41. د.علي الحوات ، التعليم العالي في بلدان المغرب العربي: إنجازات وبناء مجتمع المعرفة، 2005، ص93.
42. موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا لتونس www.mes.tn
43. اللجنة الوطنية التونسية للتربية والثقافة والعلوم، التجربة التونسية في التعليم العالي، دراسة قدمت إلى ورشة العمل شبه الإقليمية للخبراء المختصين في مجال التخطيط لتفعيل بنيات التعليم العالي، طرابلس 12-16 سبتمبر 2004.
44. د.محمد درويش،كاتب عام سابق للنقابة الوطنية للتعليم العالي بالمغرب(فترة09 -2013).

45. Hicham ATTOUCH & Hafida NIA,universités marocaines à la croisée des chemins,2011.

46. د.امحمد المالكي، التعليم... الإصلاح العصي، مقالة منشورة في الانترنت بتاريخ 2014/7/21 (توقيت 22:14) ، على موقع :www.alyaoum24.com/akhbar/16097
47. د.جمال الطرابلسي، مرجع سابق.
48. سهام حسين عبد الرحمان وآخرون، مرجع سابق.
49. د.عمر الكتاني، مرجع سابق.
50. سهام حسين عبد الرحمان وآخرون، مرجع سابق.
51. د.عمر الكتاني، مرجع سابق.